مفهوم السياسات التعليمية تُعدّ السياسات التعليمية من المفاهيم الأساسية في مجال الإدارة والتخطيط التربوي، إذ تمثل الإطار العام الذي تستند إليه الدول في تنظيم أنظمتها التعليمية وتوجيهها نحو تحقيق أهدافها التربوية والتنموية. ووضع الأولويات التي ينبغي أن تعمل المؤسسات التعليمية على تحقيقها. كما تُعد وسيلة رئيسة لربط الأهداف الوطنية بالواقع التعليمي، من خلال تحويل التوجهات العامة للدولة إلى خطط وبرامج وإجراءات قابلة للتطبيق داخل المؤسسات التعليمية. أولاً: تعريف السياسات التعليمية وتحديد الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، بما يتوافق مع فلسفة المجتمع واحتياجاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وآليات الإدارة والتمويل والتقويم. ومن منظور آخر، تمثل السياسات التعليمية حلقة وصل بين التوجهات الوطنية العامة والممارسات التربوية داخل المدارس؛ تتميز السياسات التعليمية بمجموعة من الخصائص التي تجعلها أداة أساسية لتطوير النظام التعليمي، 1. الشمولية: تتناول مختلف جوانب النظام التعليمي، بما يشمل المناهج والمعلمين والإدارة المدرسية والتمويل والبنية الأساسية والتقويم ومخرجات التعلم. 2. الارتباط بأهداف المجتمع: تنطلق من احتياجات المجتمع وتطلعاته، 3. الاستمرارية والتطوير: لا تُعد السياسات التعليمية قرارات ثابتة لا تتغير، وتتأثر بها وتؤثر فيها. ثالثاً: أهداف السياسات التعليمية * تحقيق جودة التعليم: من خلال تحسين عناصر العملية التعليمية والارتقاء بمستوى الأداء المدرسي ومخرجات التعلم. * تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص: عن طريق توفير فرص تعليمية مناسبة لجميع المتعلمين، والحد من الفوارق في الحصول على تعليم جيد. * تطوير المناهج الدراسية: بما يواكب التطورات العلمية والتكنولوجية ويعزز التفكير الناقد والإبداع وحل المشكلات. * رفع كفاءة المعلمين: عن طريق تحسين إعدادهم وتأهيلهم وتوفير فرص التنمية المهنية المستمرة لهم. وتعزيز التخطيط والمساءلة والشفافية في المؤسسات التعليمية. * مواكبة التطورات المستقبلية: عن طريق توظيف التكنولوجيا والابتكار والتحول الرقمي في التعليم. رابعاً: مكونات السياسات التعليمية تتكون السياسة التعليمية من مجموعة من العناصر المترابطة التي تساعد على تحويل التوجهات العامة إلى واقع عملي، 1. الرؤية التعليمية: تمثل الصورة المستقبلية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها في مجال التعليم، والفئات التي يخدمها، 4. التشريعات والقرارات: تشمل القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للعملية التعليمية، 7. المتابعة والتقويم: تهدف إلى قياس مدى الالتزام بتنفيذ السياسات، يمكن تصنيف السياسات التعليمية وفقاً للمستوى الذي تُصاغ وتُنفذ فيه إلى ثلاثة مستويات رئيسية: يتمثل في السياسات التي تضعها الجهات العليا المسؤولة عن التعليم في الدولة، وتحدد التوجهات العامة للنظام التعليمي وأهدافه وأولوياته. ومن أمثلتها السياسات المتعلقة بتطوير المناهج، وتحقيق العدالة التعليمية، وتطوير جودة التعليم. 2. المستوى المحلي أو الإقليمي: 3. المستوى المؤسسي (المدرسي): مثل إعداد الخطط المدرسية، ومتابعة التحصيل الدراسي، تمر عملية صنع السياسات التعليمية بمجموعة من المراحل المتتابعة والمترابطة، * جمع المعلومات وتحليلها: يتم جمع البيانات والدراسات والإحصاءات المتعلقة بالمشكلة؛ لفهم أسبابها والعوامل المؤثرة فيها. * تحديد البدائل والحلول: تُطرح مجموعة من الخيارات والسياسات الممكنة لمعالجة المشكلة وتحقيق الأهداف المطلوبة. مع تحديد الجهات المسؤولة والموارد اللازمة. * المتابعة والتقويم: يتم قياس مدى نجاح السياسة في تحقيق أهدافها، وتحديد الصعوبات التي واجهت تنفيذها. * التطوير والمراجعة: تُستخدم نتائج التقويم في تعديل السياسة أو تحسينها بما يتناسب مع المتغيرات والاحتياجات المستجدة. سابعاً: أنواع السياسات التعليمية تتعدد السياسات التعليمية بحسب المجال الذي تستهدفه، ومن أبرز أنواعها: نوع السياسة مجال اهتمامها سياسات المناهج تطوير المناهج والمحتوى الدراسي وأساليب التقويم سياسات الإدارة التعليمية تنظيم المؤسسات التعليمية وتطوير القيادة والتخطيط سياسات التمويل توفير الموارد المالية وتوزيعها على المؤسسات التعليمية سياسات التقويم والجودة متابعة أداء المدارس وقياس جودة التعليم ومخرجاته سياسات التحول الرقمي توظيف التكنولوجيا والمنصات الرقمية في التعليم ثامناً: أهمية السياسات التعليمية في تحسين جودة التعليم المدرسي ترتبط السياسات التعليمية ارتباطاً وثيقاً بجودة التعليم المدرسي؛ لأنها تحدد التوجهات والإجراءات التي تساعد على تطوير جميع عناصر العملية التعليمية. * تحسين جودة المعلم: من خلال وضع سياسات تهتم بإعداد المعلمين وتدريبهم وتطوير كفاياتهم المهنية. * تطوير المناهج الدراسية: من خلال تحديث المحتوى التعليمي بما يتناسب مع احتياجات المتعلمين ومتطلبات العصر. * رفع كفاءة الإدارة المدرسية: من خلال تعزيز القيادة الفاعلة والتخطيط والمشاركة في اتخاذ القرارات. وكفاءة التنفيذ، وتوافر الموارد، تاسعاً: السياسات التعليمية في سلطنة عُمان وقد انعكس ذلك في مجموعة من التوجهات والاستراتيجيات والتشريعات التي تهدف إلى تطوير المنظومة التعليمية وتحسين مخرجاتها. 1. رؤية عُمان 2040: وقد أكدت أهمية التعليم والتعلم والبحث العلمي والابتكار، وبناء نظام تعليمي قادر على إعداد كفاءات وطنية تمتلك المعارف والمهارات اللازمة للمستقبل. 2. الاستراتيجية الوطنية للتعليم 2040: وتهتم بتحسين جودة التعليم، وتطوير إدارته

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي

وتمويله، 3. قانون التعليم المدرسي: يمثل الإطار التشريعي المنظم للتعليم المدرسي في سلطنة عُمان، ويسهم في تحديد الجوانب التنظيمية والتشريعية المتعلقة بهذا القطاع. 4. نظام تقويم أداء المدارس: وتوضح هذه المرتكزات أن تطوير التعليم في سلطنة عُمان لا يعتمد على جانب واحد، لأنها مترابطة ولكنها ليست متطابقة: السياسة التعليمية توجهات ومبادئ وقرارات عامة تحدد ما الذي ينبغي تحقيقه في التعليم. الاستراتيجية التعليمية توجه طويل المدى يحدد المسارات والوسائل الكبرى لتحقيق الأهداف التعليمية. أما الخطة فتحدد البرامج التدريبية ومواعيدها والفئات المستهدفة والجهات المسؤولة عن تنفيذها. الحادي عشر: التعريف الإجرائي للسياسات التعليمية في البحث الحالي يمكن تعريف السياسات التعليمية إجرائياً في هذا البحث بأنها: والبيئة التعليمية، ويُقاس أثرها من خلال استجابات أفراد عينة الدراسة على محاور أداة البحث». يتضح مما سبق أن السياسات التعليمية ليست مجرد قرارات أو توجيهات تصدرها الجهات المسؤولة عن التعليم، وتوفير الموارد، وتنفيذ البرامج،

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي